مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على:www.jaess.journals.ekb.eg

التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية ومعوقاته ببعض قرى محافظة الغربية

منال محمد علي الخضرجي[1]* ، أموره حسن ابو طالب[2] و عصام محمد ابراهيم البعلي[3]

[1] قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - كلية الزراعة - جامعة دمياط
[2] معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية
[3] قسم الإرشاد الزراعي - كليه الزراعه - جامعة طنطا

الملخص

استهدفت هذه الدراسة تحديد مستويات تمكين المرأة الريفية في مجالي الدراسة الاقتصادي، والاجتماعي، وتحديد طبيعة العلاقة بين مستوى تمكين المرأة الريفية في مجالي الدراسة سابقي الذكر وبين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن الحالى للمبحوثة، عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد أفراد الأسرة،الدخل الشهرى للأسرة، ثقة المبحوثة بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية، وتحديد الفروق فى مستويات تمكين المرأة الريفية في مجالي الدراسة الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للحالة الزواجية للمبحوثة، عمل المبحوثة، مصادر الدخل الشهري،كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة،التعرض للعنف الأسري. والتعرف على المعوقات التى تعيق تمكين المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات وترتيبها حسب أولويتها، بالاضافه الى التعرف على ما يمكن أن يقوم به الإرشاد الزراعي في مجال تمكين المرأة إقتصادياً وإجتماعياً من وجهة نظر المبحوثات. أجريت هذه الدراسة بمحافظة الغربية وتم اختيار مركز سمنود بطريقة عشوائية من بين مراكزها الإدارية الثمانية، وتم اختيار ثلاث قرى عشوائية من هذا المركز وهي: كفر الشراقوه، ومنشأة نظيف، ومحلة خلف، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة Krejcie& Morgan, وبلغ قوامها 350 مبحوثة تم إختيارهن بطريقة عشوائية منتظمة. وكانت أهم النتائج أن 60% من المبحوثات مستويات التمكين الاقتصادي لديهن متوسطة وأن 56.6% من المبحوثات مستويات التمكين الاجتماعي لديهن متوسطة، وأن أهم معوقات تمكين المرأة التي ذكرتها 86.9% من المبحوثات هي تبعية المرأة الاقتصادية للرجل وسيطرته عليها.

الكلمات الدالة: التمكين الإقتصادي، التمكين الاجتماعي، معوقات التمكين، المرأة الريفية.

المقدمة و مشكلة الدراسة

شهدت السنوات الأخيرة إهتماماً عالمياً ملحوظاً بتفعيل دور المرأة في المجتمع، والحرص على تمكينها لحقوقها وتوعيتها بواجباتها ومسئولياتها (الجروانى، 2007، ص150)، كما شهدت الدول العربية تحسناً مهماً في ميدان تمكين المرأة تعليمياً، وإقتصادياً، وصحياً، خلال العشرين سنة الماضية ولكن يظل الوضع النسبي لتمكين المرأة في الدول العربية متواضعاً قياساً بالمجموعات الدولية الأخرى باستثناء مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء (يونس، عبد الفتاح، 2019، ص323)، حيث يعد تمكين المرأة أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، إلا أن المرأة في البلدان العربية لازالت تعاني من نقص الحرية، والتمكين، والمعرفة، لذلك أصبح تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وتحريرطاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص24). وقدأصبح الإستثمارفي قدرات المرأة وتمكينها من أكثر السبل ضماناً للإسهام في مواجهة مشكلاتها، حيث شهد العقدان الماضيان تزايداً لوعي المجتمع بأهمية وتنمية المرأة وتمكينها (عبد الجواد،2009، ص 175).

لذا صدقت مصرعلي المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيزمساهمة المرأة في الحياة العامة وتمكينها على جميع المستويات، حيث وقعت علي الاتفاقية الدولية لمناهضةجميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور، ومواد القوانين المصرية التي لاتفرق بين الفرص التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية وقدرتهم علي اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية (ثابت، 2004، ص15)، كما شاركت مصرفي كل المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة وعمدت إلى تناول قضية تمكينها من منظورمتكامل قوامه الاهتمام بجودة التعليم، ومحوالأمية، وتوفيرالرعاية الصحية، وإصدارعدد من التشريعات الرامية إلى إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة مثل تعديل قانون الأحوال الشخصية، وتعديل قانون الجنسية، وقانون إنشاء محاكم الأسرة، وقانون إنشاء صندوق تأمين الأسرة، وقانون تعديل أحكام النفقة، مع دعم قدرتها علي تربية النشىء (نصار،2006، ص2). كما نجح المجلس القومي للمرأة في تضمين شئون المرأة في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في المجتمع (الجندي، 2001، ص22).

فتمكين المرأة Women's Empowerment concept: مفهوم له العديد من التعريفات؛ حيث عرفه ملحم (2009، ص6) على أنه هو "تحريرالإنسان من القيود وتشجيع المرأة وتحفيزها ومكافأتها على ممارسة روح المبادرة، والإبداع". واكد احمد (2012، ص 115) على أن تمكين المرأة"يعني مساعدتها على التطور وزرع الثقة بالنفس والتخلص من معوقات الإنجاز ومشاركتها الفاعلة في المسؤوليات"؛ وان تحقيق ذلك يستلزم ما يلي: أ- المساواة التامة في فرص اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها بين الرجال والنساء ب- ضمان حقوق المواطنة لجميع النساء وعلى قدم المساواة مع الرجل ج- الإقرار بوجود إختلافات بين الجنسين، والإحترام لهذا الاختلاف، ولا يمكن استخدام هذا الاختلاف في تبرير الدعوات للتميز بين الجنسين. ويوضح سالم (2013، ص6) إلى أن تمكين المرأة هو"العملية التي يتم بمقتضاها توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية وإنجاز أهدافها، وذلك بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية". ويشيرKabeer(2015, p10) إلى أنه "زيادة قدرة النساء على صنع خيارات إستراتيجية في حياتهن في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهن سابقاً". وركز كاظم (2016، ص5) على أنه " المشاركة الفعالة للمرأة في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع". في حين عرفه لبن، وسحر نويصر (2016، ص1026) على أنه "حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، بهدف تعزيز قدراتها واعتمادها على نفسها لتصبح قادرة على مواجهة مشكلاتها.

أنواع تمكين المرأة: للتمكين عدة أنواع وهي (فحجان، 2006، ص39) التمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي ، والتمكين الرقمي وتركز هذه الدراسة على:

1- **التمكين الاقتصادي ويشمل:** مساعدة المرأة في الحصول على وظيفة أو فرصة للعمل تتناسب ومؤهلاتها وقدراتها، وتأهيل المرأة لسوق العمل عبر دورات تدريبية مجانية، ومساعدة المرأة على بدء نشاط تجاري مثل منحها قروض صغيرة، وتسويق المنتجات، وتوفير إعانة مادية أو عينية دورية مؤقتة أو مقطوعة تساعد المرأة وأسرتها على تجاوز ظروف اقتصادية معينة ريثما تجد المورد المادي المناسب.

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: Elkhadragy1980@yahoo.com
DOI: 10.21608/jaess.2021.156024

2- التمكين الاجتماعي ويشمل: إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة على كافة المستويات من أجل التنسيق فيما بينها، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، مع التأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، والعمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها ودورها في المجتمع، ورفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة.

مؤشرات تمكين المرأة: تهتم إستراتيجية تمكين المرأة على أنه بحلول عام 2030 تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور، ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنها من الارتقاء بقدراتها وتحقيق ذاتها، ومن ثَم القيام بدورها في إعلاء شأن الوطن. وترتكز هذه الدراسة على محوري التمكين الاقتصادي والاجتماعي وفيما يلي عرض لهذين المحورين ومؤشرات تمكين المرأه في كل محور كالآتي (المجلس القومي للمرأة، 2017، ص ص 23: 46):

أولاً: التمكين الاقتصادي: وضعت استراتيجية مصر 2030 فى هذا المحور مؤشرات بينها أن نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر تمثل 26.3% وتستهدف الاستراتيجية فى 2030 الوصول بها لـ 9%، ونسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل 24.2% والمستهدف 35%، ومعدل البطالة بين الإناث يقدر بـ 24% حاليا والمستهدف الوصول بها لـ 16%، ونسبة المشروعات الصغير الموجهة للمرأة 22.5% ومستهدف وصولهاالى 50%، ونسبة الإقراض متناهى الصغر الموجه للمرأة 45% ومستهدف 53%، ونسبة الإناث اللاتى لديهن حساب بنكى 9% ومستهدف الوصول بها لـ 18 %. **و**حددت الاستراتيجية عدد من التدخلات كمؤشرات للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية منها تطوير سياسات الاستثمار الاقتصادي ونظم الإدارة والتمويل، وتفعيل السياسات والإجراءات التي تشجع النساء على إقامة مشروعاتهن الخاصة، وتوفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادخار والإقراض الجماعي للنساء؛ وتطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة، وضرورة حماية حقوق المرأة العاملة وتقديم الخدمات المساندة، وتفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها. ويؤكد الطائي، واسكندر (2016، ص1528) على أهمية دور الإقراض الزراعي المقدم للنساء الريفيات في تحسين واقعها الاقتصادي ومساعدتها على حل المشكلات التي تواجهها والذي يكفل لها إقامة مشروعها الخاص كما يؤكد على أهمية تفعيل نظام المتابعة والتقويم والوقوف على ما تحققه المرأة من تقدم اقتصادي.

ثانياً:التمكين الاجتماعي: تستهدف استراتيجية 2030 فى هذا المحور تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة، ووفق مؤشرات قياس الأثر لمحور التمكين الاجتماعى فإن نسبة الأميات بين الإناث فوق سن 10 سنوات تصل لـ 27% ومستهدف الوصول بها الى 12%، ونسبة الأمية بين الإناث فى سن من "20-29" سنة تصل لـ 12% ومستهدف الوصول بها الى صفر %، وونسبة السيدات المتزوجات اللاتى تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة تصل لـ59% حاليا ومستهدف الوصول لـ 72% فى 2030، ونسبة الولادة القيصرية 52% حاليا ومستهدف الوصول بالنسبة لـ 34%، وعدد دور المسنين 171 حاليا ومستهدف الوصول الى 1400 دار، ونسبة الإناث المعينات بالقطاع الحكومى 1% ومستهدف الوصول الى 3%.**وقد** حددت الاستراتيجية لتحقيق التمكين الاجتماعى للمرأة تطوير نظم للحوافز الاجتماعية لتشجيع السيدات على تنظيم الإنجاب مع المباعدة بين الولادات حفاظاً على الأم والطفل، وتطوير الخدمات الصحية للمسنات، وتوفير البيئة الملائمة لحياة مناسبه.

معوقات تمكين المرأة: توجد العديد من المعوقات التي تواجه جهود تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة، حيث يمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو التالي:

1- معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة: ذكر درويش (2004، ص11) أن معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة هي كالآتي:

أ- عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية.

ب- عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.

ج- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.

د-المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها.

هـ - معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل والتفاوض واتخاذ القرار.

و- عدم تمتع المرأة بالحرية الكاملة وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها.

ز- تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً. وأضاف حجازي (2003،ص421) المعوقات التالية للتمكين الاقتصادي للمرأة: -

ح- عدم تقدير جهود المرأة العاملة.

ط- عدم قبول الرجال لاستقلاليه المرأة مما يؤدي إلى اتخاذ الرجال (الزملاء) مواقف سلبية تجاهها.

ي- إحجام بعض النساء من فئات اجتماعية معينة عن العمل.

ك- سلبيات المرأة تجاه العمل.

2- معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة: يتفق كل من الساعاتي (2003، ص76)، وكاظم، وأبو طاحون (2003 ص ص251- 252) على أن معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة تتمثل في الآتي :

أ-الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري.

ب-القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المختلفة للمرأة.

ج-عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

من العرض السابق ولأن غاية الإرشاد الزراعي هي إحداث تنمية بالمجتمع؛ لذا يمكن القول بأن إحداث تنمية مستدامة لأي مجتمع لن تتأتي إلا بالمشاركة الفعالة للمرأة ومع ما تواجهه المرأة بصفه عامه والمرأة الريفية بصفة خاصة من تحديات إقليمية متمثلة في قضايا الحرب والسلم والتنمية ونشر الديمقراطية، وعلى المستوى المحلي تمثل العديد من القوانين والسياسات العامة ومشكلات البطالة والاحوال الشخصية بعض التحديات المحلية التي تواجه المرأة فإن كل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية اتخاذ القرار(الجندي، 2001، ص21)، لهذا فقد نصت المادة (13) من إعلان مؤتمر بكين علي تمكين المرأة من مشاركتها الكاملة علي قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة، وهي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام (نصار،2006، ص12)، كما أكد كريم، وسلمان (2016، ص1262) على أهمية توفير الوسائل اللازمة لنشر المعرفة والمشاركة فيها من خلال توفير أدلة عمل استرشادية للعاملين الإرشاديين كلاً في مجال لنقلها الي الفئات المستهدفه. وذكرت الشناوي (2006، ص13) أن المشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة الإقتصادية والاجتماعية ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة علي السيطرة علي ظروفها، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع.

وعلي الرغم من الجهود الكبيره التي تقوم بها الحكومه المصرية علي المستوى المحلي والإقليمي والدولي من أجل زيادة مشاركة المرأة في كافة الأنشطة؛ الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التصديق علي العديد من المعاهدات الدولية، وإصدار وتعديل بعض القوانين التي تعمل على تمكينها وتوعيتها بحقوقها في كافة المجالات وبشكل عام فإن الوثيقة النهائية لإستراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030 تعكس إهتماماً كبيراً بكثير من الملفات والموضوعات والقطاعات المتعلقة بالمرأة، والتي تم مراجعتها بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لتركز على أهمية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وفي جميع القطاعات وما يتمشى مع الاهداف الإنمائية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر2020، 2020، ص10). إلا انه لازال هناك قصور في تمكين المرأة. وبالنظر إلى الإحصائيات والمؤشرات السابقة الذكر يلاحظ مدى القصور في تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي أوجب معه القيام بهذه الدراسة للتعرف على تمكين المرأة الريفية ومعوقاته في المجالات السابقة الذكر والتعرف على ما يمكن للإرشاد الزراعي أن يقوم به في نشر الوعي بحقوق المرأة وأهمية تمكينها ومشاركتها المجتمعية من وجهة نظر المبحوثات حيث أن الارشاد الزراعي يهدف اساساً لمساعدة الفئات المستهدفة ومنها المرأة الريفية على مساعدة أنفسهم لإحداث التنمية المتكاملة في المجتمع.

أهداف الدراسة

إتساقاً مع المشكلة البحثية إستهدفت الدراسة ما يلى:

1- تحديد مستويات تمكين المرأة الريفية في مجالي الدراسة الاقتصادي، والاجتماعي.

2- تحديد طبيعة العلاقة بين مستوى تمكين المرأة الريفية في مجالي الدراسة سابقي الذكر وبين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن الحالى للمبحوثة، سنوات تعليم المبحوثة، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهرى، ثقة المبحوثة بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية.

3- تحديد الفروق فى متوسطات تمكين المرأة الريفية في مجالي الدراسة الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للحالة الزواجية للمبحوثة، عمل المبحوثة، مصادر الدخل

الشهري، كفاية الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة، والعنف الأسري.

4- التعرف على معوقات تمكين المرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات وترتيبها حسب أولويتها.

5- التعرف على ما يمكن أن يقوم به الإرشاد الزراعي لتمكين المرأة إقتصادياً وإجتماعياً من وجهة نظر المبحوثات.

فرضي الدراسة

وفقاً لأهداف الدراسة فقد تم صياغه فرضي الدراسة التاليين:

1- توجد علاقة بين تمكين المرأة في مجالي الدراسة الاقتصادي، والاجتماعي، وبين المتغيرات المستقلة المدروسة التالية: السن الحالي للمبحوثه، عدد سنوات تعليم المبحوثة، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للاسرة، ثقة المبحوثة بنفسها، المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية.

2- توجد فروق معنوية بين متوسطات تمكين المرأة في مجالي الدراسة الاقتصادي، والاجتماعيين المبحوثات عند تصنيفهن علي أساس الحالة الزواجية للمبحوثة، عمل المبحوثة، كفاية الدخل الشهرى للأسرة ، مصادر الدخل الشهري الدخل الشهرى للأسرة، حرية التصرف فى الدخل، حيازة الأرض الزراعية، وجود ملكية باسم المبحوثة ولإختبار الفروض تم صياغتها في صورتها الصفرية.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فيما يمكن أن تسفر عنه من نتائج وحقائق مستمدة من الواقع الفعلي الراهن لأوضاع السيدات الريفيات بمنطقة الدراسة، فقد تكون هذه الدراسة وغيرها من الدراسات المماثلة مرشداً علمياً للباحثين والمهتمين بقضايا المرأة بصفة عامة والريفيات على وجه الخصوص. كذلك فإن التعرف على العوامل المرتبطة والمحددة لمستويات تمكين الريفيات قد يؤدي إلى فائدة تطبيقية تتمثل في دعم وتنشيط العوامل ذات التأثير الإيجابي على مستوى تمكين الريفيات، في مقابل العمل على مواجهة العوامل ذات التأثير السلبي، أو على الأقل محاولة التخفيف من حدة آثارها السلبية، مما يمكن أن ينعكس في النهاية على تحسين مستويات تمكين الريفيات بمنطقة الدراسة. علاوة على ذلك فإنه من المأمول أن تسفر النتائج العلمية التي يتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة عن بعض الإسهامات والإضافات العلمية في مجال بحوث ودراسات المرأة الريفية، وأخيراً فإنه من المأمول أن تفتح هذه الدراسة الطريق أمام إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في مناطق ريفية أخرى، مما يمكن أن يساعد على رسم صورة متكاملة لواقع وآفاق تمكين الريفيات.

الطريقة البحثية

يتناول هذا الجزء:منهج الدراسة، منطقة الدراسة، شاملة وعينة الدراسة، طريقة جمع البيانات، والمجال الزمني للدراسة.

منهج الدراسة

على ضوء أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، والتحليلي.

منطقة الدراسة

أجريت هذه الدراسة بمحافظة الغربية إحدى محافظات جمهورية مصر العربية ولإجراء هذه الدراسة تم اختيار مركز سمنود بطريقة عشوائية من بين مراكزها الإدارية الثمانية وهي: طنطا، المحلة الكبرى، والسنطة، وبسيون، وسمنود، وقطور، وزفتى، وكفر الزيات، وتم اختيار ثلاث قرى عشوائية من هذا المركز وهي: كفر الشراقوه، ومنشأة نظيف، محلة خلف.

شاملة وعينة الدراسة

تمثلت شاملة البحث في جميع ربات الأسر القاطنات بقرى الدراسة وهي: كفر الشراقوه، ومنشأة نظيف، محلة خلف بمركز سمنود بمحافظة الغربية واللائي يزيد أعمارهن عن 18 سنه. والتي تم تحديدها من خلال حصر جميع الأسر بالقرى الثلاثه فبلغ إجمالي الأسر 4018 أسرة تمثل شاملة هذه الدراسة، وتم تحديد حجم العينة بإستخدام معادلة كريجس ومورجان (Krejcie& Morgan, 1970, pp: 607- 610) بلغ قوامها 350 مبحوثة تم إختيارهن بطريقة عشوائية منتظمة بحسب نسبة تمثيل عدد الأسر لكل قرية في الشاملة كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول 1. شاملة وعينة البحث

م	القرية	إجمالي عدد ربات الأسر	نسبة تمثيل عدد الأسر للشاملة	العينة
1	كفر الشراقوه	655	%16.3	57
2	منشأة نظيف	1109	%27.6	97
3	أبو الغر	2254	%56.1	196
إجمالي الشاملة		4018 أسرة	إجمالي العينة	350 مبحوثة

المصدر: (الوحدة المحلية التابع لها كل قرية، 2020)

أداة جمع البيانات

إستخدم في جمع البيانات إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية للمبحوثات، والتي تم إختبارها مبدئياً pre-test علي 40 إمراة ريفية من قرية ميت بدر حلاوه بمركز سمنود، وتم إجراء التعديلات المطلوبة لتصبح الإستمارة في صورتها النهائية صالحة لجمع بيانات الدراسة، وجمعت البيانات خلال شهر سبتمبر 2020م، وقد إشتملت الإستمارة علي المتغيرات التالية:

السن: وتم التعبير عنه بعدد سنوات سن المبحوثة لأقرب سنة وقت جمع البيانات. وبلغ المتوسط الحسابي لسن المبحوثات 38.5 سنة، بانحراف معياري قدره 18.05.

الحالة الزواجية للمبحوثة: وتم قياسها بمقياس إسمي مكون من استجابتين هماقائمة وغير قائمة (أرملة، أو مطلقة، أو لم يسبق لها الزواج). وأعطيت الإستجابات الأرقام التميزية 1، 2؛ على الترتيب. وكان المنوال للحالة الزواجية هو قائمة.

عمل المبحوثة: يقصد بها كون المبحوثة تعمل بأي مهنة خارج المنزل أو داخلة وتتعاطى عليه أجر سواء كان عمل حكومي أو قطاع خاص أو لا تعمل، وتم قياسه بمقياس إسمي وأعطيت الإجابات الأرقام التميزية 1، 2؛ على الترتيب.

عدد سنوات تعليم المبحوثة: وتم التعبير عنه بعدد السنوات التي قضتها المبحوثه في التعليم. وبلغ المتوسط الحسابي 12.1 سنه، وبانحراف معياري قدره 4.34.

عدد أفراد الأسرة: ويقصد بها عدد أفراد أسرة المبحوثة الذين يعيشون في مسكن واحد ويعيشون حياة إجتماعية وإقتصادية مشتركة وقت جمع البيانات ويعبر عنه بقيمة رقمية. وبلغ متوسط حجم الأسرة 4.1 فرد، بانحراف معياري قدره 1.27

الدخل الشهري للأسرة: ويقصد به إجمالي الدخل الشهري للأسرة سواء من عمل الزوج أو من عمل الزوجة أو من مصادر أخرى كتجارة وزراعة وعقارات وغيرها، مقدراً بالجنية المصري وذلك وقت جمع البيانات. وبلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة 2651.71 جنيه مصري، بإنحراف معياري قدره 1003.01.

عدد مصادر الدخل: وذلك بسؤال المبحوثة عن عدد مصادر دخل الاسره من خلال عمل واحد أو أكثر من أفراد الأسره واعطيت الأرقام الترميزية 1، 2؛ على الترتيب.

حريه التصرف في الدخل: وذلك بسؤال المبحوثة عن إمكانيتها في التصرف في دخل الأسره ووضعت ثلاث استجابات نعم، ولحد ما، ولا أعطيت الدرجة 3، 2، 1؛ على الترتيب.

وجود حيازه زراعية باسم المبحوثة: وذلك بسؤالها هل لديك حيازة زراعية بإسمك (نعم أم لا) وأعطيت الدرجة 2، 1 للإستجابات نعم، لا ؛على الترتيب.

وجود ملكية للمبحوثة: وذلك بسؤال المبحوث هل لديك ملكية عقار، سيارة، ذهب .. وغير ذلك بإسمك (نعم أم لا) وأعطيت الدرجة 2، 1 للإستجابات نعم، لا ؛على الترتيب.

الثقة بالنفس: وقد تم قياسها بمقياس فتري مكون من 7 عبارات هي:

1- لا تترددي في إتخاذ قراراتك الشخصية.

2- لو فيه مناقشة بينك وبين أحد بتكون نبرة صوتك متزنة ام عالية ام منخفضه.

3-في المواقف الصعبة يمكنك التحكم في خوفك وتوترك.

4-لا تهتمي بآراء المحيطين بك السلبية عنك.

5-ممكن تبتسمي في المواقف الصعبة.

6-ما بتخفيش تقولي رأيك ولو مخالف لآراء الأخرين.

7-لا تقومي بعمل أي شئ قبل أن تقتنعي به.

وأعطيت كل عبارة ثلاث إستجابات هي: نعم، لحدما، لا، وأعطيت الدرجات 3، 2، 1؛على الترتيب. وقدرت درجة ثبات المقياس باستعمال معامل ألفا وكان مقدارها 0.735 وهي قيمة مقبولة علمياً، وبناء على ذلك جمعت درجات البنود السبع للحصول على الدرجة الكلية للثقة بالنفس.

المشاركة في اتخاذ القرار: وقد تم قياسها بمقياس فتري مكون من 5 عبارات هي:

1- تشاركي في اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية للأسرة.

2-بتقولي رأيك في أي موضوع بتتناقش فيه الأسرة.

3- يأخذ رأيك عندما يكون هناك مشكلة في الأسرة.

4-تبادري بعرض حلول لأي مشكلة في أسرتك.

5-في الظروف الصعبة التي تمر على أسرتك يمكنك اتخاذ قرار بشأنها وعرضها وتحمل نتائجها.

وأعطيت كل عبارة ثلاث إستجابات هي: نعم، لحدما، لا، وأعطيت الدرجات 3، 2، 1؛على الترتيب. وقدرت درجة ثبات المقياس باستعمال معامل ألفا وكان مقدارها 0.59 وهي قيمة مقبولة علمياً، وبناء على ذلك جمعت درجات البنود السبع للحصول على الدرجة الكلية للمشاركة في اتخاذ القرار.

التمكين: يقصد بتمكين المرأة في هذه الدراسة حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثيرفي محيطها بما يناسبها ويناسب ظروف مجتمعها المحلي، بهدف تعزيز قدراتها واعتمادهاعلى نفسها والمشاركة الفعالة في كافة الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية داخل المجتمع.وتتناول الدراسة نوعيين من التمكين هما:

أولاً: التمكين الاقتصادي:وقد تم قياسه باستخدام مقياس فتري مكون من 5 عبارات هي:

1- عندك حساب بنكي أو فيزا (بطاقة ائتمان بنكية).
2- عندك عمل دائم أو مشروع خاص بك.
3- عندك مصدر دخل خاص بك.
4- عندك زمة مالية مستقله .
5- هل حصلتي على دورات تدريبية تأهلك لسوق العمل.

وأعطيت كل عبارة استجابتين هما: نعم، ولا، وأعطيت الدرجات 2، 1؛على الترتيب. وقدرت درجة ثبات المقياس باستعمال معامل ألفا وكان مقدارها 0.73 وهي قيمة مقبولة علمياً، وبناء على ذلك جمعت درجات البنود الخمس للحصول على الدرجة الكلية للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

ثانياً: التمكين الاجتماعي: وقد تم قياسه باستخدام مقياس فتري مكون من 7 عبارات هي:

1- التعليم الذي حصلت عليه جيد.
2- عندك بطاقة صحية.
3- حريصة على الكشف الدوري على صحتك.
4- بتذهبي للطبيب بمجرد شعورك بالتعب .
5- بتشاركى في القرارات المصيرية للأسرة.
6- بتستخدمي (هتستخدمي) وسيلة لتنظيم الأسرة.
7- في حالة حصول حمل بتابعي (هتابعي) مع طبيب أو طبيبة بشكل منتظم.

وأعطيت كل عبارة استجابتين هما: نعم، ولا، وأعطيت الدرجات 2، 1؛على الترتيب. وقدرت درجة ثبات المقياس باستعمال معامل ألفا وكان مقدارها 0.715 وهي قيمة مقبولة علمياً، وبناء على ذلك جمعت درجات البنود الخمس للحصول على الدرجة الكلية للتمكين الاجتماعي للمرأة الريفية.

معوقات تمكين المرأة الريفية: يقصد بها الصعوبات والحواجز التي تواجه المرأة الريفية والتي تؤدي في النهاية إلى عدم قدرتها على المشاركة والإندماج فيأنشطة المجتمع وذلك من وجهة نظر المبحوثة، وقد وضعت22 عبارة تعكس المعوقات المحتملة وهي:

1- عادات وتقاليد المجتمع التى تحد من التحاق المرأة بالكثير من المهن.
2- المجتمع ذكوري يصعب فيه قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون الرجوع للرجل.
3- استهانة الرجل بقدرة المرأة على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذالقرار.
4- عدم تمتع المرأة بحرية التحرك بسبب الواجبات الاجتماعية التي تعيقها في أداءأعمالها.
5- النظر إلى المرأة على أنها أقل مهارة وقدرة من الرجل.
6- تبعية المرأة الاقتصادية للرجل وسيطرته عليها.
7- تفضيل الرجال في بعض المواقع القيادية.
8- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.
9- عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.
10- عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها تجاه المجتمع.
11- التقاسم غير المتساوي بين المسؤليات العائلية لأفراد الأسرة.
12- عدم الوعى بحقوق المرأة.
13- ثقافة المجتمع التي تقوم على التقليل من قدرة المرأة على القيام بدورها في المجتمع.
14- عدم موافقة الأهل علي مشاركة المرأة.
15- انخفاض المستوى التعليمى للأفراد.
16- محدودية الدخل وانشغال الاسرة بتلبية احتياجتها المادية أدي الي انشغالهم عن حق المرأة في التمكين والمشاركة المجتمعية.
17- تدخل الاقارب الذكور (الاباء والازواج) في مشاركة المرأة لقضايا مجتمعها.
18- تعرض المرأة للعنف الاسري.
19- تنشأة المرأة اجتماعيا علي الانقياد والانصياع لأوامر الرجل.
20- قله الثقه بالقرارات التي تتخذها المرأه.
21- ضعف ثقة المرأة بنفسها ومهاراتها.
22- المرأة أقل تحكما في انفعالاتها مقارنه بالرجل.

وأعطيت الإجابات استجابتين هما: موافقة، غير موافقة، وأعطيت درجات 2، 1؛على الترتيب.

الدور الذي يمكن للارشاد الزراعي ان يقوم به من وجهه نظر المبحوثات: وقد تم قياسه بوضع 8 عبارات وهي:

1-عمل ندوات إرشادية لتوعية المرأة بأهمية التمكين بأنواعه المختلفة.
2- عمل اجتماعات مع الرائدات الريفيات لنشر الوعي بين الريفيات بأهمية التمكين.
3- التنسيق بين كلا من المدارس والوحدات الصحية لعمل برامج ارشادية لنشر الوعي بأهمية تمكين المرأة.
4-عمل ندوات ارشادية لقادة الرأي من الرجال في القرية للتوعية بأهمية مشاركة المرأة وتمكينها في كافة المجالات الحياتية (فهن شريكات الوطن).
5-عمل ندوات توعوية للرجال بأهمية تمكين المرأة (الأم، والأخت ، والزوجه، والابنه..) للحفاظ على حقوقها.
6-التنسيق بين الارشاد الزراعي ودور العبادة لنشر الفكر الديني المستنير والذي يشجع تمكين المرأة والحفاظ علي حقوقها.
7- مساعدة الريفيات على عمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بتوفير مستلزمات الانتاج ومتابعتها والتسويق.
8-مساعدة الريفيات على أخذ قروض لعمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

وطلب من كل مبحوثه ان تختارما بين استجابتين هي موافق وغير موافق لكل عباره لمعرفة اي من تلك العبارات ترى المبحوثة انه يمكن للارشاد الزراعي ان يقوم به لمساعدتها علي التمكين وأعطيت الارقام الترميزية 2، 1؛على الترتيب.

أدوات التحليل الإحصائى:

إستخدمت كل من التكرارت، والنسب المئوية، والمنوال، والإنحراف المعيارى، والمتوسط الحسابى، وحساب درجة ثبات المقاييس بإستخدام معامل ثبات (ألفا)، وتحليل الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقله الكمية والتمكيين باستخدام معامل ارتباط بيرسون، استخدام إختبار (ت) لإختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس المتغيرات المستقلة النوعية ذات الفئتين، وإستخدام إختبار التباين ANOVA لإختبار معنوية الفروق في متوسطات الإحتياجات التدريبية بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس المتغيرات المستقلة النوعية التي لها أكثر من الفئتين من خلال برنامج التحليل الإحصائى SPSS فى تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة.

النتائج والمناقشات

تمثلت نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

أولاً: وصف عينة الدراسة:

يتناول هذا الجزء عرضاً للخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثات والتي شملهتا الدراسة وهي:

1- سن المبحوثة:

يعرض الجدول رقم (2) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لفئات السن، حيث تم تصنيفهن لثلاث فئات عمرية، ويتضح من الجدول أن 54.89% من المبحوثات في الفئة العمرية من 18 إلى أقل من 39 سنة، بينما كانت 34.94% من المبحوثات في الفئة العمرية من 39 إلى أقل من 56 سنة، و10.17% من المبحوثات من الفئة العمرية من أكثر من 56 سنة.

جدول 2. توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لفئات السن

الفئات	التكرارات	%
(18: أقل من 39) سنة	192	54.89
(39: أقل من 56) سنة	122	34.94
(56) سنة فأكثر	36	10.17

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

2- الحالة الزواجية للمبحوثة:

يعرض الجدول رقم (3) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً للحالة الزواجية للمبحوثة، حيث تم تصنيفهن إلى فئتين قائمة وغير قائمة، ويتضح من الجدول أن 55.4% من المبحوثات الحالة الزواجية قائمة، بينما كان 44.6% من المبحوثات الحالة الزواجية غير قائمة.

جدول 3. توزيع اجابات المبحوثات وفقا للحالة الزواجية للمبحوثة

الفئات	التكرارات	%
قائمة	194	55.4
غير قائمة	156	44.6

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

3-عمل المبحوثة:

يعرض الجدول رقم (4) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لعملها، حيث تم تصنيفهن إلى فئتين تعمل ولا تعمل، ويتضح من الجدول أن80.3% من المبحوثات لايعملن، بينما كان19.7%من المبحوثات يعملن.

جدول 4. توزيع اجابات المبحوثات وفقا للعمل

الفئات	التكرارات	%
تعمل	69	19.7
لا تعمل	281	80.3

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

4-عدد سنوات تعليم المبحوثة:

يعرض جدول رقم (5) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لعدد سنوات التعليم حيث تم تصنيفهن لثلاث فئات، ويتضح من الجدول أن 19.4% من المبحوثات في الفئة التعليمية 8 سنوات فأقل، بينما كانت 69.1% من المبحوثات في الفئة التعليمية من 9 إلى 16 سنة، 11.5% من المبحوثات من الفئة التعليمية أعلا من 17 سنة. مما سبق يتضح أن غالبية المبحوثات في الفئة التعليمية من 9: 16 سنه.

جدول 5. توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لعدد سنوات التعليم

الفئات	التكرارات	%
(1: 8) سنة	68	19.4
(9: 16) سنة	242	69.1
(17: 24) سنة	40	11.5

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن= 350

5-عدد أفراد الأسرة:

يعرض جدول رقم (6) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لعدد أفراد الأسرة، حيث تم تصنيف المبحوثات وفقاً لحجم الأسرة إلى ثلاث فئات:ويتضح من الجدول أن 69 مبحوثة بنسبة 19.7% حجم أسرهن صغير يتراوح ما بين 2: 4 أفراد، بينما كان 226 مبحوثه بنسبة 64.6% حجم أسرهن متوسط يتراوح بين 5: 7 أفراد، و 55 مبحوثة بنسبة 15.7% حجم أسرهن كبير يتراوح بين 8: 11 فرد.مما سبق يتضح أن غالبية المبحوثات حجم أسرهن متوسط (5: 7) أفراد.

جدول 6. توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لعدد أفراد الأسرة

الفئات	التكرارات	%
(2: 4) فرد	69	19.7
فرد)7 :5(	226	64.6
(8: 11) فرد	55	15.7

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

6- الدخل الشهري للأسرة:

يعرض جدول رقم (7) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً للدخل الشهري للأسرة، حيث تم تصنيف المبحوثات وفقاً للدخل الشهري للأسرة إلى أربع فئات:ويتضح من الجدول أن 14 مبحوثة بنسبة 4% دخل أسرهن الشهري منخفض جداً أقل من 1250 جنيهاً، بينما181 مبحوثة بنسبة 51.7% دخل أسرهن منخفض يتراوح ما بين (1250: أقل من 2500) جنيهاً، في حين 102 مبحوثة بنسبة 29.1% دخل أسرهن متوسط يتراوح ما بين(2500:أقل من 3750) جنيهاً، و53 مبحوثة بنسبة15.2%دخل أسرهن يتراوح ما بين(3750: 5000)جنيهاً. مما سبق يتضح أن ما يزيد عن نصف المبحوثات دخل أسرهن منخفض.

جدول 7. توزيع اجابات المبحوثات وفقاً للدخل الشهري للأسرة

الفئات	التكرارات	%
أقل من 1250 جنيه	14	4
(1250:اقل من 2500)جنيه	181	51.7
جنيه)اقل من3750 :2500(	102	29.1
(3750: 5000) جنيه	53	15.2

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

7- كفاية الدخل الشهري:

يعرض الجدول رقم (8) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لكفاية الدخل الشهري لمتطلبات الأسره، حيث تم تصنيفهن لثلاث فئات كاف، وإلى حد ما، وغيركاف، ويتضح من الجدول أن 8 مبحوثات بنسبة 2.3% من المبحوثات فقط هن اللائي يجدن الدخل الشهري لأسرهن كاف لمتطلبات الحياه اليومية بينما 201 مبحوثة بنسبة 57.4% منهن يجدنه غير كاف، وأن 141 مبحوثة بنسبة 40.3% يجدنه كاف لحد ما.

جدول 8. توزيع اجابات المبحوثات وفقا لكفاية الدخل الشهري

الفئات	التكرارات	%
كاف	8	2.3
الى حد ما	141	40.3
غير كاف	201	57.4

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

7- عدد مصادر الدخل الشهري:

يعرض الجدول رقم (9) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لعدد مصادر الدخل الشهري، حيث تم تصنيفهن لفئتين هما واحد، أو أكثر، ويتضح من الجدول أن 32 مبحوثة بنسبة 9.1% من المبحوثات فقط هن اللائي مصدر الدخل الشهري لأسرهن واحد بينما 318 مبحوثة بنسبة 90.9% منهن هناك أكثر من مصدر للدخل الشهري للأسرة.

جدول 9. توزيع اجابات المبحوثات وفقا لعدد مصادر الدخل الشهري

الفئات	التكرارات	%
مصدر واحد	32	9.1
أكثر من مصدر للدخل	318	90.9

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

8- حرية التصرف في الدخل الشهري:

يعرض الجدول رقم (10) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لحرية التصرف في الدخل الشهري، حيث تم تصنيفهن لثلاث فئات نعم، وإلى حد ما، ولا، ويتضح من الجدول أن فقط 10 مبحوثات بنسبة 2.8% من المبحوثات هن اللائي لديهن حرية التصرف في الدخل الشهري لأسرهن، في حين 141من المبحوثات بنسبة 40.3% منهن لديهن الحرية لحد ما في التصرف في دخل الأسره، وأن 199 من المبحوثات بنسبة 56.9% ليس لديهن هذه الحريه للتصرف في دخل الأسره.

جدول 10. توزيع اجابات المبحوثات وفقا لحرية التصرف في الدخل الشهري

الفئات	التكرارات	%
نعم	10	2.8
الى حد ما	141	40.3
لا	199	56.9

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

10-وجود حيازة زراعية باسم المبحوثة :

يعرض الجدول رقم (11) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لوجود حيازة زراعية باسم المبحوثة، حيث تم تصنيفهن لفئتين هما يمتلكن، ولا يمتلكن، ويتضح من الجدول أن 207 مبحوثة بنسبة 59.1% لا يمتلكن حيازة زراعية باسمائهن، بينما 143 مبحوثة بنسبة40.9% لديهن.

جدول 11. توزيع اجابات المبحوثات وفقا لوجود حيازة زراعية باسم المبحوثة

الفئات	التكرارات	%
يمتلكن	207	59.1
لا يمتلكن	143	40.9

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

11-وجود ملكية عقارات أو سياره أو ذهب وغيرها :

يعرض الجدول رقم (12) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لوجود ملكية عقارات أو سياره أو ذهب وغيرها باسم المبحوثة، حيث تم تصنيفهن لفئتين هما يمتلكن، ولا يمتلكن، ويتضح من الجدول أن 219 من المبحوثات بنسبة6.62% لا يمتلكن شئ، بينما 131من المبحوثات بنسبة37.4% لديهن ملكية.

جدول 12.توزيع اجابات المبحوثات وفقا لوجود ملكية عقارات أو سياره أو ذهب وغيرها

الفئات	التكرارات	%
يمتلكن	219	62.6
ولا يمتلكن	131	37.4

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

12- التعرض للعنف الأسري ونوعه وفتراته والقائم به:

يعرض الجدول رقم (13) توزيع اجابات المبحوثات وفقاً لتعرضهن للعنف، ونوعه، وفتراته، والقائم به، ويتضح من الجدول أن 173 مبحوثة بنسبة49.4%تعرضن لعنف الأسري، بينما 177 مبحوثة بنسبة 51.6% لم يتعرضن للعنف الأسري. وأن أكثر أنواع العنف الذي تعرضت له المبحوثات

هو العنف اللفظي حيث تعرضت 39 مبحوثة بنسبة 22.5% لهذا النوع من العنف من جملة المبحوثات اللاتي تعرضن للعنف الأسري، يليه العنف اللفظي والجسدي معاً والذي تعرضت له 32 مبحوثة بنسبة 18.5% لهذا النوع من العنف من جملة المبحوثات اللاتي تعرضن للعنف الأسري، كما تعرضت 130 مبحوثة بنسبة 75.2% للعنف على فترات متباعدة، وأن أكثر الأفراد ممارسة للعنف ضد المبحوثات كان الزوج والذي ذكرته 53 مبحوثة بنسبة 30.6% من المبحوثات اللاتي تتعرض للعنف، يليه جميع أفراد الأسرة والذي ذكرته 39 مبحوثة بنسبة 22.5%.وقد يرجع ذلك إلى أنه لازال هناك بعض الأسر تري أن العنف الممارس ضد المرأة أو الفتاة هو أحد أساليب التنشأة الإجتماعية المقبولة لضبط سلوكهن.

جدول 13. توزيع اجابات المبحوثات وفقا لتعرضهن للعنف، ونوعه، وفتراته، والقائم به.

التعرض للعنف الاسري	(ن)	%	نوع العنف	(ن)173	%	فترات العنف	(ن)173	%	القائم بالعنف	(ن) 173	%
			لفظي	39	22.5	يومي	21	12.1	الأب.	9	5.2
			جسدي	3	1.7	اسبوعي	17	9.8	الأم.	7	4
نعم	173	49.4	جنسي	2	1.2	شهري	5	2.9	الأخوات الذكور.	7	4
			معنوي	24	13.9	علي فترات	130	75.2	الزوج.	53	30.6
			لفظي وجسدي	32	18.5				الأبناء.	17	9.8
			لفظي ومعنوي	19	11				الأب والأخوه الذكور.	10	5.8
			لفظي وجسدي ومعنوي	26	15				الأب والزوج.	19	11
			جميع ما سبق	28	16.2				جميع أفراد العائلة.	39	22.5
									الجيران.	5	2.9
									الأقارب واهل الزوج.	7	4
لا	177	51.6									

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

ثانياً: مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية:

يعرض الجدول رقم (14) توزيع المبحوثات وفقاً لمستويات التمكين الاقتصادي، حيث تم تصنيفهن لثلاث فئات هي عالي، ومتوسط، ومنخفض، واتضح من الجدول أن 210 مبحوثة بنسبة 60% مستويات التمكين الاقتصادي لديهن متوسط، بينما 49 مبحوثة بنسبة14% فقط مستويات التمكين الاقتصادي لديهن عالي، وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية لرفع المستوى الاقتصادي للمرأة الا انه لايزال اكثرمن ربع المبحوثات مستويات التمكين الاقتصادي لديهن منخفض.

جدول 14. توزيع المبحوثات وفقا لمستويات التمكين الاقتصادي

الفئات	التكرارات	%
عالي (من 9: 10) درجة	49	14
متوسط (من 7: 8) درجة	210	60
منخفض (من 5: 6) درجة	91	26

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن =350

ثالثاً: مستويات التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية:

يعرض الجدول رقم (15) توزيع المبحوثات وفقاً لمستويات التمكين الاجتماعي، حيث تم تصنيفهن لثلاث فئات هي عالي، ومتوسط، ومنخفض، واتضح من الجدول أن 198 مبحوثة بنسبة 56.6% مستويات التمكين الاجتماعي لديهن متوسط، بينما 45 مبحوثة بنسبة 12.9% فقط مستويات التمكين الاجتماعي لديهن عالي، وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة المصرية لتحسين وضع المرأة صحياً وتعليمياً وحماية الا انه لايزال ما يقرب من ثلث المبحوثات مستويات التمكين الاجتماعي لديهن منخفض.

جدول 15. توزيع المبحوثات وفقا لمستويات التمكين الاجتماعي

الفئات	التكرارات	%
عالي (من 13: 14) درجة	45	12.9
متوسط (من 10: 12) درجة	198	56.6
منخفض (من 7: 9) درجة	107	30.5

المصدر: بيانات جمعت وحسبت من إستمارات الدراسة ن = 350

ومن الجدولين رقم (14)، ورقم (15) اتضح أن:

1- مستويات التمكين الاقتصادي وكذا مستويات التمكين الاجتماعي متقاربة وقد يرجع ذلك إلى ما للتمكين الاقتصادي من أثر إيجابي على التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية، وهذه النتيجة تثمن الجهود التي تقوم بها الدولة لإحداث التكامل بين التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي للمرأة الريفية.

2- ملاحظة أن ما يزيد عن ربع المبحوثات لازالت مستويات التمكين الاقتصادي والاجتماعي لهن منخفض الأمر الذي يجب معه أن تستمر الدول ومؤسساتها المختلفة المعنية بالمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة في جهودها نحو مساعدتهن على رفع مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي لهن.

رابعاً: العلاقة بين مستويات تمكين المرأة الريفية في مجالي الدراسة الاقتصادي والاجتماعي وبين المتغيرات المستقلة الكمية المدروسة:

يعرض الجدول رقم (16) معاملات الارتباط البسيط بين مستويات تمكين المرأة الريفي في مجالي الدراسة الاقتصادي والاجتماعي وبين المتغيرات المستقلة الكمية المدروسة واتضح من الجدول أن قيم معاملات الارتباط بين متغيرات عدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد أفراد الأسرة، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وبين التمكين الاقتصادي تبلغ 0.129، -0.127، 0.129؛ على الترتيب وجميعها معنوية إحصائياً عند مستوى 0.05 في حين قيمة معامل الارتباط بين متغير الدخل الشهري وبين التمكين الاقتصادي تبلغ 0.23 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 وعليه يمكن رفض الفرض الإحصائي جزئياً وقبول الفرض البديل.

كما اتضح من الجدول أن قيم معاملات الارتباط بين متغيري عدد أفراد الأسرة، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية والتمكين الاجتماعي تبلغ -0.105، 0.125؛ على الترتيب وجميعها معنوية إحصائياً عند مستوى 0.05 في حين قيمة معامل الارتباط بين متغيري عدد سنوات تعليم المبحوثة، والثقة بالنفس، وبين التمكين الاجتماعي تبلغ 0.182، 0.241 وجميعها معنوية إحصائياً عند مستوى 0.01 وهذه النتيجة تؤيد الفرض البحثي الأول جزئياً.

جدول 16. نتائج معاملات الارتباط الثنائية بين المتغيرات المستقله الكمية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي

المتغيرات المستقلة	التمكين الاقتصادي	التمكين الاجتماعي
السن	-0.096	-0.073
عدد سنوات تعليم المبحوثة	*0.129	**0.182
عدد أفراد الأسرة	*-0.127	*-0.105
الدخل الشهري للاسرة	**0.23	0.043
الثقة بالنفس	0.071	**0.241
المشاركة في اتخاذ القرارت الأسرية	*0.129	*0.125

****معنوي إحصائياً عند 0.01 * معنوي إحصائياً عند 0.05**

من العرض السابق اتضح أن:

1- هناك ثلاث متغيرات لها علاقة ارتباطية بكلاً من التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي وهي: عدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد أفراد الأسرة، والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وقد يرجع ذلك الى أنه كلما زاد عدد سنوات تعليم المبحوثة وقل عدد أفراد الأسرة وزادت مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية (وهي متغيرات تساعد في تكون شخصية المبحوثة) كلما زادت مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية الفعالة في مجتمعها وهو انعكاس للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية.

2- أن متغير السن لا توجد علاقة ارتباطية بينه وبين كلاً من التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي للمبحوثات وقد يرجع ذلك إلى أن التمكين والمشاركة الفعالة في المجتمع ترجع الي طبيعة شخصية المرأة وطريقة تفكيرها وإيمانها بالمشاركة المجتمعية لا إلى عدد سنوات عمرها.

خامساً: العلاقات الثانية بين المتغيرات المستقلة النوعية المدروسة وبين تمكين المرأة الريفية في اقتصادياً واجتماعياً:

1- الحالة الزواجية:

يعرض الجدول (17) نتائج إختبار (ت) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً عند تصنيفهن على أساس الحالة الزواجية من الجدول اتضح أن قيمة متوسط التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية تبلغ 21.54، 21.23 درجة للمبحوثات في حالة العلاقات الزوجية القائمة وغير القائمة على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية

الفرق للمتوسطين 0.273 وهي قيمة غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 الأمر الذي يعني عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس الحالة الزواجية.

كما اتضح أن قيمة متوسط التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية تبلغ 19.57، 16.75 درجة للمبحوثات في حالة العلاقات الزوجية القائمة وغير القائمة على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 2.935 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعيللمبحوثات عند تصنيفهن على أساس الحالة الزواجية. وهذه النتيجة تمثل دعماً جزئياً لصحة الفرض البحثي الثاني.

جدول 17. نتائج إختبار (ت) للفروق المعنوية في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس الحالة الزواجية

المتغيرات المستقلة	الحالة الزواجية		قيمة (ت)
	قائمة	غير قائمة	
التمكين الاقتصادي	21.54	21.23	0.273
التمكين الاجتماعي	19.57	16.75	**2.935

****معنوي إحصائياً عند 0.01**

2- عمل المبحوثة:

تبين من الجدول (18) أن نتائج إختبار (ت) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المبحوثات اقتصادياً واجتماعياً عند تصنيفهن على أساس العمل من الجدول يتضح أن قيمة متوسط التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية تبلغ 18.892، 17.412 درجة للمبحوثات التي تعمل ولا تعمل على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 2.568 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس العمل.

كما اتضح أن قيمة متوسط التمكين الاجتماعي للمبحوثات تبلغ 19.461، 19.151درجة للمبحوثات التي تعمل، ولا تعمل على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 0.735 وهي قيمة غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 الأمر الذي يعني عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعيللمبحوثات عند تصنيفهن على أساس العمل. وهذه النتيجة تمثل دعماً جزئياً لصحة الفرض البحثي الثاني.

جدول 18. نتائج إختبار (ت) للفروق المعنوية في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس العمل

المتغيرات المستقلة	عمل المبحوثة		قيمة (ت)
	تعمل	لا تعمل	
التمكين الاقتصادي	18.892	17.412	*2.568
التمكين الاجتماعي	19.461	19.151	0.735

* **معنوي إحصائياً عند 0.05**

3- عدد مصادر الدخل:

من الجدول (19) لنتائج إختبار (ت) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً عند تصنيفهن على أساس عدد مصادر الدخل، اتضح أن قيمة متوسط التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية تبلغ 17.03، 17.79درجة للمبحوثات اللاتي لديها مصدر دخل واحدواللاتي لديهن أكثر من مصدر على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 1.981 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس تعدد مصادر الدخل.

جدول 19. نتائج إختبار (ت) للفروق المعنوية في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس عدد مصادر الدخل

المتغيرات المستقلة	عدد مصادر الدخل		قيمة (ت)
	واحد	أكثر	
التمكين الاقتصادي	17.03	17.79	*1.981
التمكين الاجتماعي	20.22	20.66	0.823

* **معنوي إحصائياً عند 0.05**

كما اتضح من نفس الجدول أن قيمة متوسط التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية تبلغ 20.22، 20.66درجة للمبحوثات اللاتي لديها مصدر دخل واحد واللاتي لديهن أكثر من مصدرعلى الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 0.823 وهي قيمة غير معنوية إحصائياً الأمر الذي يعني عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس عدد مصادر الدخل. وهذه النتيجة تمثل دعماً جزئياً لصحة الفرض البحثي الثاني.

4- حيازة الأرض الزراعية:

يبين الجدول (20) نتائج إختبار (ت) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً عند تصنيفهن على أساس وجود حيازة أرض زراعية باسم المبحوثة من الجدول يتضح أن قيمة متوسط التمكين الاقتصادي للمبحوثات تبلغ 12.45، 11.35 درجة للمبحوثات اللاتي يملكن حيازه ولايملكن على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 2.32 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس وجود حيازة أرض زراعية باسمهن.

واتضح كذلك أن قيمة متوسط التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية تبلغ 20.86، 20.52 درجة للمبحوثات للمبحوثات اللاتي لديها حيازة أرض زراعية بإسم المبحوثة واللاتي ليس لديهن على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 0.824 وهي قيمة غير معنوية إحصائياً الأمر الذي يعني عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس عدد مصادر الدخل. وهذه النتيجة تمثل دعماً جزئياً لصحة الفرض البحثي الثاني.

جدول 20. نتائج إختبار (ت) للفروق المعنوية في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس حيازة أرض زراعية باسم المبحوثة

المتغيرات المستقلة	حيازة أرض زراعية باسم المبحوثة		قيمة (ت)
	يوجد	لا يوجد	
التمكين الاقتصادي	12.35	11.45	*2.32
التمكين الاجتماعي	20.86	20.52	0.824

* **معنوي إحصائياً عند 0.05**

5- حيازة عقارات، وسيارة، وذهب، وغيرها:

يبين الجدول (21) نتائج إختبار (ت) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المبحوثات اقتصادياً واجتماعياً عند تصنيفهن على أساس حيازةعقارات وسيارة وذهب وغيرها، من الجدول يتضح أن قيمة متوسط التمكين الاقتصادي للمبحوثات تبلغ 17.8، 17.04 درجة للمبحوثات اللاتي تمتلكن حيازه ولا تمتلكن حيازة على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 1.981 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 مما يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عندتصنيفهن على أساس حيازةعقارات وسيارةوذهب، وغيرها.

واتضح أن قيمة متوسط التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية تبلغ 14.32، 14.23درجة للمبحوثات اللائي يمتلكن حيازة، ولايمتلكن على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 0.272 وهي قيمة غير معنوية إحصائياً الأمر الذي يعني عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس حيازةعقارات وسيارة ذهب وغيرها. وهذه النتيجة تمثل دعماً جزئياً لصحة الفرض البحثي الثاني.

جدول 21. نتائج إختبار (ت) للفروق المعنوية في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس حيازة عقارات، وسيارة، وذهب، وغيرها

المتغيرات المستقلة	حيازةعقارات، وسيارة، وذهب، وغيرها		قيمة (ت)
	يوجد	لا يوجد	
التمكين الاقتصادي	17.8	17.04	*1.981
التمكين الاجتماعي	14.32	14.23	0.272

* **معنوي إحصائياً عند 0.05**

6- التعرض للعنف الأسري:

يبين الجدول (22) نتائج إختبار (ت) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المبحوثات اقتصادياً واجتماعياً عند تصنيفهن على أساس تعرضهن للعنف الأسري، من الجدول يتضح أن قيمة متوسط التمكين الاقتصادي للمبحوثات تبلغ 17.8، 17.04 درجة للمبحوثات التي تمتلك حيازه ولا تمتلك حيازة على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 1.98 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 الأمر

الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس تعرضهن للعنف الأسري.

كما تبين أن قيمة متوسط التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية تبلغ 17.41، 18.89،درجة للمبحوثات اللائي تعرضن للعنف واللائي لم يتعرضن على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 2.566 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس التعرض للعنف الأسري. وهذه النتيجة تمثل دعماً لصحة الفرض البحثي الثاني.

جدول 22. نتائج إختبار (ت) للفروق المعنوية في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس تعرضهن للعنف الأسري

المتغيرات المستقلة	التعرض للعنف الأسري		قيمة (ت)
	تعرضن	لم يتعرضن	
التمكين الاقتصادي	17.04	17.8	*1.981
التمكين الاجتماعي	17.41	18.89	*2.566

*** معنوي إحصائياً عند 0.05**

7- كفاية الدخل الشهري للأسرة:

يعرض الجدول (23) نتائج إختبار (ف) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المبحوثات اقتصادياً واجتماعياً عند تصنيفهن على أساس كفاية الدخل الشهري للأسرة، من الجدول يتضح أن قيمة متوسط التمكين الاقتصادي للمبحوثات تبلغ 4.22، 5.11، 2.75 درجة للمبحوثات اللائي يرين أن الدخل كاف، ولحد ما، وغير كاف على الترتيب، وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 1.267 وهي قيمة غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 الأمر الذي يعني عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس كفاية الدخل الشهري.

ويتضح أن قيم متوسط التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية تبلغ 25.4، 2.65، 1.39 درجة للمبحوثات اللاتي يرين أن الدخل كاف، ولحد ما، وغير كاف؛ على الترتيب، وتبلغ قيمة ت المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 1.354 وهي قيمة غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 05.0 مما يعني عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس حيازة عقارات،وسيارة، وذهب، وغيرها. وهذه النتيجة لاتمثل دعماً لصحة الفرض البحثي الثاني.

جدول 23. نتائج إختبار (ف) للفروق المعنوية في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس كفاية الدخل الشهري للأسرة

المتغيرات المستقلة	كفاية الدخل الشهري للأسرة			قيمة (ف)
	كاف	لحد ما	غير كاف	
التمكين الاقتصادي	4.22	5.11	2.75	1.267
التمكين الاجتماعي	4.25	2.65	1.39	1.354

8- حرية التصرف في الدخل:

يعرض الجدول (24) نتائج إختبار (ف) لاختبار معنوية الفروق في متوسطات تمكين المبحوثات اقتصادياً واجتماعياً عند تصنيفهن على أساس حرية التصرف في الدخل الشهري للأسرة، من الجدول يتضح أن قيمة متوسط التمكين الاقتصادي للمبحوثات تبلغ 3.62، 2.82، 0.66 درجة للمبحوثات للمبحوثات اللائي لديهن حريةالتصرف، والى حد ما، وليس لديهن حرية التصرف في الدخل الشهري للأسرة على الترتيب، وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 4.88 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 الأمر الذي يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس حرية التصرف في الدخل الشهري للأسرة.

كما يتضح أن قيمة متوسط التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية تبلغ 6.08، 2.34، 1.19 درجة للمبحوثات اللائي لديهن حرية التصرف في الدخل الشهري للأسرة على الترتيب، وتبلغ قيمة (ف) المحسوبة لاختبار معنوية الفرق للمتوسطين 3.156 وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 مما يعني وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس حرية التصرف في الدخل الشهري. وهذه النتيجة تمثل دعماً لصحة الفرض البحثي الثاني.

جدول 24. نتائج إختبار (ف) للفروق المعنوية في متوسطات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بين المبحوثات عند تصنيفهن على أساس حرية التصرف في الدخل الشهري

المتغيرات المستقلة	حرية التصرف في الدخل الشهري			قيمة (ف)
	نعم	لحد ما	لا	
التمكين الاقتصادي	3.62	2.82	0.66	**4.88
التمكين الاجتماعي	6.08	2.34	1.19	*3.156

****معنوي إحصائياً عند 0.01** *** معنوي إحصائياً عند 0.05**

من العرض السابق اتضح الآتي:

1- وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاقتصادي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس كلاً من: عمل المبحوثة، وعدد مصاد الدخل، وحيازة الأرض الزراعية، حيازة العقارات، وسيارة وذهب وغيرها، والتعرض للعنف الأسري، وكفاية الدخل الشهري للأسرة، وحرية التصرف في الدخل.

2- وجود فروق جوهرية بين متوسطي التمكين الاجتماعي للمبحوثات عند تصنيفهن على أساس كلاً من: الحالة الزواجية للمبحوثة، والتعرض للعنف الأسري، وحرية التصرف في الدخل.

3- لوحظ وجود فروق جوهرية بين كلاً من متوسطي التمكين الاقتصادي وكذا التمكين الاجتماعي عند تصنيفهن على أساس كلاً من: التعرض للعنف الأسري، وحرية التصرف في الدخل.

4- عدم وجود فروق جوهرية بين كلاً من متوسطي التمكين الاقتصادي وكذا التمكين الاجتماعي عند تصنيفهن على أساس: كفاية الدخل الشهري للأسرة.

سادساً: معوقات تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً من وجهة نظر المبحوثات:

يبين الجدول رقم (25) توزيع إجابات المبحوثات على معوقات تمكين المرأة الريفية إقتصادياً واجتماعياً حيث يتضح أنه جاء في المرتبة الأولى تبعية المرأة الاقتصادية للرجل وسيطرته عليها، ثم النظر إلى المرأة على أنها أقل مهارة وقدرة من الرجل، يليها عدم تمتع المرأة بحرية التحرك بسبب الواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداءأعمالها، فعادات وتقاليد المجتمع التى تحد من التحاق المرأة بالكثير من المهن بنسبة 86.9%، 78.9%، 74.3%، 60.3%؛ على الترتيب. ويلاحظ أن جميعها تدل على مدي ما يمثلة المجتمع ونظرته للمرأة وعاداته وتقاليده ومعتقداته من معوقات تعيق المرأة عن ممارستها لحقوقها ومشاركتها المجتمعية وعلية يعيقها من التقدم نحو تحقيق التمكن الاقتصادي والاجتماعي الذي تستحقة المرأة الريفية. ونجد أن أقل المعوقات تكراراً والتي ذكرتها المبحوثات هي كالآتي: المرأة أقل تحكما في انفعالاتها مقارنه بالرجل، يليها انخفاض المستوى التعليمى للأفراد، ثم عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة، فتدخل الاقارب الذكور (الاباء والازواج) في مشاركة المرأة لقضايا مجتمعها، والتقاسم غير المتساوي بين المسئوليات العائلية لأفراد الأسرة بنسبة7.1%، 7.4%، 16.6%، 28%؛ على الترتيب. مما يدل على أن المرأة الريفية ذات شخصية قويه وواثقه من نفسها كما أنها لا تلقي باللوم دائماً على الرجل.

سابعاً: الدور الذي يمكن للارشاد الزراعي القيام به في مجال تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من وجهة نظر المبحوثات:

يعرض الجدول رقم (26) توزيع إجابات المبحوثات على الدور الذي يمكن للارشاد الزراعي القيام به في مجال تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من وجهة نظر المبحوثات من الجدول يتضح أنه جاء في المرتبة الأولىلمساعدة الريفيات على عمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بتوفير مستلزمات الانتاج ومتابعتها والمساعدة في تسويق المنتجات، ثم مساعدة الريفيت على أخذ قروض لعمل مشروع صغير أو متناهي الصغر، يليها التنسيق بين الإرشاد الزراعي ودور العبادة لنشر الفكر الديني المستنير والذي يشجع تمكين المرأة والحفاظ على حقوقها ، بنسبة 98.6%، 96.6%، 95.1%؛ على الترتيب. ويلاحظ من اختيارات المبحوثات أنهن يبحثن عن التمكين من خلال العمل الجاد وخلق فرص عمل لهن من خلال نظرتهن لأن يكون دور الارشاد الزراعي ليس توعوي فقط لكن أيضاً يجب أن يساعدهن على مساعدة أنفسهن لتحقيق القدره على التمكين وبه تتحقق تنمية المجتمع وهي غاية الإرشاد الزراعي وهدفه الرئيسي مع مراعاة الجانب الديني والأخلاقي حتى يستقيم المجتمع.

جدول 25. توزيع إجابات المبحوثات على معوقات تمكين المرأة الريفية إقتصادياً واجتماعياً من وجهة نظر المبحوثات

العبارة	نعم	%	لا	%	الترتيب
عادات وتقاليد المجتمع التى تحد من التحاق المرأة بالكثير من المهن	211	60.3	139	39.7	4
المجتمع ذكوري يصعب فيه قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون الرجوع للرجل	201	57.4	149	42.6	5
استهانة الرجل بقدرة المرأة على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذالقرار	108	30.9	242	69.1	9
عدم تمتع المرأة بحرية التحرك بسبب الواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداءأعمالها	260	74.3	90	25.7	3
النظر إلى المرأة على أنها أقل مهارة وقدرة من الرجل	276	78.9	74	21.1	2
تبعية المرأة الاقتصادية للرجل وسيطرته	304	86.9	46	13.1	1
تفضيل الرجال في بعض المواقع القيادية	100	28.6	250	71.4	14
عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة	102	29.1	248	70.9	13
عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة	58	16.6	292	83.4	16
عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها تجاه المجتمع	104	29.7	246	70.3	11
التقاسم غير المتساوي بين المسؤليات العائلية لأفراد الأسرة	98	28	252	72	15
عدم الوعى بحقوق المرأة	135	38.6	215	61.4	7
ثقافة المجتمع التي تقوم على التقليل من قدرة المرأة على القيام بدورها في المجتمع	103	29.4	247	70.6	12
عدم موافقة الأهل علي مشاركة المرأة	201	57.4	149	42.6	5
انخفاض المستوى التعليمى للأفراد	26	7.4	324	92.6	17
محدوديه الدخل وانشغال الاسره بتلبيه احتياجتها الماديه ادي الي انشغالهم عن حق المرأة في التمكين	100	28.6	250	71.4	14
تدخل الاقارب الذكور (الاباء والازواج) في مشاركة المرأة لقضايا مجتمعها	98	28	252	72	15
تعرض المرأه للعنف الاسري	198	56.6	152	43.4	6
تنشأة المرأة اجتماعيا علي الانقياد والانصياع لأوامر الرجل	108	30.9	242	69.1	9
قله الثقه بالقرارات التي تتخذها المرأه	124	35.4	226	64.6	8
ضعف ثقة المرأة بنفسها ومهاراتها	105	30	245	70	10
المرأة أقل تحكما في انفعالاتها مقارنه بالرجل	25	7.1	325	92.9	18

جدول 26. توزيع إجابات المبحوثات وفقاً للدور الذي يمكن للارشاد الزراعي القيام به في مجال تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من وجهة نظر المبحوثات

العبارة	نعم	%	لا	%	الترتيب
عمل ندوات إرشادية لتوعية المرأة بأهمية التمكين بأنواعه المختلفة	291	83.1	59	16.9	5
عمل اجتماعات مع الرائدات الريفيات لنشر الوعي بين الريفيات بأهمية التمكين	281	80.3	69	19.7	6
العمل على التنسيق بين كلا من المدارس والوحدات الصحية لعمل برامج ارشادية لنشر الوعي بأهمية تمكين المرأة الريفية	188	53.7	162	46.3	8
عمل ندوات ارشاديه لقاده الراي من الرجال في القريه للتوعيه بأهميه مشاركه المراه وتمكينها في كافه المجالات الحياتيه (فهن شريكات الوطن)	199	56.9	151	43.1	7
عمل ندوات توعوية للرجال بأهمية تمكين المرأة (الأم، والأخت ، والزوجه، والابنه..) للحفاظ على حقوقها	296	84.6	54	15.4	4
التنسيق بين الإرشاد الزراعي ودور العبادة لنشر الفكر الديني المستنير والذي يشجع تمكين المرأة والحفاظ على حقوقها	333	95.1	17	4.9	3
مساعدة الريفيات على عمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر بتوفير مستلزمات الانتاج ومتابعتها والمساعدة في تسويق المنتجات	345	98.6	5	1.4	1
مساعدة الريفيت على أخذ قروض لعمل مشروع صغير أو متناهي الصغر	338	96.6	12	3.4	2

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل لها البحث يمكن التوصية بما يلي:

1. على الأسرة تغيير طريقة التنشئة الإجتماعية التقليدية والتي تعد الفتاة وتعلمها وتربيها كون مستقبلها هو العمل المنزلي وتأدية الواجبات الزوجية وتربية الأبناء فقط، وأن التعرض للعنف الأسري أمر وارد، والسعي وراء تشجيع الأسره للفتاة على العمل خارج المنزل بما لا يتعارض مع واجباتها المنزلية والأسرية.
2. وأشارت المبحوثات إلى ضرورة عمل الإرشاد الزراعي لنشر الوعي بأهمية تمكين المرأة بجميع أنواعة بالتعاون مع المنظمات المعنية مثل الوحدات الصحية، والإعلام ، والمنظمات الأهلية.
3. كما أشارت المبحوثات لأهمية التنسيق بين الإرشاد الزراعي ودور العبادة لنشر الوعي بأهمية تمكين المرأة والمحافظة على حقوقها من خلال منظور ديني صحيح.
4. اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة مساهمة المرأة الريفية في الأنشطة الإرشادية من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوجيه الجهاز الإرشادي الزراعي للعمل بشكل متكامل من أجل توفير مستلزمات الإنتاج، والمتابعة، والمساعدة في تسويق المنتجات، وكذا توفير القروض لهن كما أشرن في النتائج.
5. على الإرشاد الزراعي ووسائل الإعلام المتخصصة توجيه طاقاتهم في توعية أفراد المجتمع بأهمية مواجهة العنف القائم على أساس النوع داخل الأسرة وخارجها والموجه للمرأة.
6. على الجهات البحثية المعنية ضرورة إجراء دراسات في مناطق ريفية أخرى بهدف إلقاء الضوء على أبعاد وجوانب وعوامل أخرى لم تتطرق إليها الدرسات الحالية قد يكون لها تأثير علي تمكين المرأة وتفعيل دورها من خلال مشاركة مجتمعية فعالة.

المراجع

أحمد، مالك عبد الحسين(2012)، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، مجلة الاقتصادي الخليجي - مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة - العراق ، العدد(2).

الجرواني، نادية عبدالجواد(2007)، الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة دراسة مطبقة على الأندية النسائية بمحافظتي القاهرة والجيزة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،العدد (23)، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.

الجندي، نادية (2001)، المرأة والتنمية، ندوة أفاق وطموحات القرن الجديد، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة التأمينات الشئون الاجتماعية، القاهر.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر (2020).

الساعاتي، سامية حسن(2003)،علم اجتماع المرأة، مكتبة الأسرة:، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الشناوي، ليلى حماد(2006)، سياسات وبرامج الحد من الفقر، دليل مرجعي برنامج التنمية البشرية، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

الطائي، حسين خضير؛ وسن وديع اسكندر(2016)، مساهمة المبادرة الزراعية في تحسين واقع المرأة الريفية في محافظتي بابل، وكربلاءالمقدسة، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد (46)، العدد (6).

المجلس القومي للمرأة (2017).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003).

ثابت، نشوى توفيق (2004)، تمكين المرأة ودوره في عملية التنمية دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب،جامعة عين شمس، القاهرة.
حجازي، أحمد مجدي (2003)،التغيير الاجتماعي وقضايا التنمية والتحديث: دراسة ميدانية عن الدور المتغير للمرأة الريفية المصرية، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
درويش، رمضان محمد (2004)،واقع المرأة المصرية ودرورها التشاركي في عملية التنمية، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، القاهرة.
سالم، أمل مسعود محمود (2013)، محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم.
عبد الجواد، سلوى عبدالله (2009)، استخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (26)، الجزء الرابع، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.
فحجان، وفاء محمود(2006)، مشاركةالمرأة الفلسطينية في سوق العمل الرسمي بين التهميش والتمكين-دراسةميدانية بمدينة غزة،رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
كاظم، ثائر رحيم(2016)، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد (24)، العدد، (2).
كاظم، فاطمة، وعدلي أبو طاحون(2003)، المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
كريم، نور حاتم؛ مثال عبد اللطيف سليمان(2016)، دور إدارة المرشد الزراعي للمعرفة بالمستحدثات الزراعية في تحسين الأنشطة الإرشادية الميدانية في محافظات المنطقة الوسطى من العراق، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد (46)، العدد (5).
لبن، خالد أنور علي؛ سحر محمد شلبي نويصر(2016)، محددات تمكين المرأة الريفية دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة الشرقية، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد(11).
ملحم، يحيى سليم (2009)، التمكين كمفهوم إداري معاصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
نصار، هبة (2006)، التمكين الاقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهر.
يونس، مفيد ذنون، رغد ضرغام عبد الفتاح(2019)، تمكين المرأة وتأثيره على التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختلفة، تكريت للعلوم الاداريه والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (48)، ج2.
Kabeer, Naila (2003), Gender Mainstreaming in Poverty Eraelieation and the millennium Development Goals, International Development Research center (IDRC), Ottawa.

Economic and Social Empowerment of Rural Woman and their Obstacles in some Villages, Gharbia Governorate

Manal M. A. Elkhadragy[1*]; Amora H. Abotaleb[1] and E. M. I. El-Baaly[3]

[1] Agricultural Extension Ad Rural Sociology Department, Faculty of Agriculture, Damietta Uni.
[2]Agricultural Extension & Rural Development Res. Inst.
[3] Agricultural Economic Department, Faculty of Agriculture, Tanta Uni.

ABSTRACT

This study aimed to determine the levels of economic and social empowerment of rural women and to determine the relationship between the level of empowerment of rural women and the independent studied variables and identifying differences in levels of economic and social empowerment of rural women and the independent studied variables and identifying the obstacles that hinder the empowerment of rural women from the viewpoint of the respondents and arranging them according to their priorities, in addition to identifying what agricultural extension can do for economically and socially empowering women from the viewpoint of the respondent. This study was conducted in Gharbia Governorate, and Samannoud district were chosen randomly from among its eight administrative districts, and three random villages were selected from this district, and the sample was determined using the Krejcie & Morgan, a total of 350 subjects were randomly selected.The main findings of the study could be summarized as follows: 60% of the respondents had average levels of economic empowerment.56.6% of the respondents had average levels of social empowerment.The important obstacles to empowering women mentioned by 86.9% of the respondents were the economic dependence of women on men and their control.

***Keywords*:** Economic empowerment, Social empowerment, Empowerment obstacles, rural women**.**